

سياسة وإجراءات

التعامل مع الأشخاص ذوي

العلاقة

(ذوي الصلة)

أولاً- هدف السياسة

أن الغرض الأساسي من إعداد وصياغة هذه السياسة هو وضع الضوابط التنظيمية والإجراءات المناسبة للمصرف التي تهدف إلى تحديد أسلوب التعامل مع ذوي العلاقة (ذوي الصلة) لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المالكين والإدارة التنفيذية بغية وضع مستويات الحدود المناسبة للتحوط وتأمين عدم إتاحة الفرص لاستغلال السلطات والعلاقات في المصرف من أجل الحصول على عقود وتسهيلات ائتمانية وبشروط تفضيلية لتحقيق مصالح نفعية على حساب مصلحة المصرف وصغار المساهمين وذلك بهدف ضمان تحقيق قواعد الحكومة المؤسسية للمصرف والحفاظ على سمعة المصرف وحماية حقوق كافة الأطراف المعاملة من صغار المساهمين والمستثمرين والتعاملين وتجنب المخاطر المصرفية التي قد تنجم عن ذلك.

ثانياً - تعريف الأشخاص ذوي العلاقة

يُعرف الشخص أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ذوي العلاقة (ذوي الصلة) كما ورد في دليل الحكومة المؤسسية للمصارف والمادة (1) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، بأنه يشمل:

- ✓ المدير المفوض للمصرف.
- ✓ أي مدير في المصرف.
- ✓ أي شخص طبيعي له علاقة بالمدير المفوض أو المدير في المصرف بواسطة الزواج أو القرابة من الدرجة الأولى والثانية، والأطفال الذين تحت رعايته أو أي شخص يقيم معه في نفس السكن.
- ✓ أي شخص طبيعي أو معنوي يملك حيازة مؤهلة بنسبة (10%) من رأس مال المصرف، أو أي مشروع آخر يمتلك فيه ذلك الشخص حيازة مؤهلة، وأي مدير يمثل هذا الشخص أو المشروع.
- ✓ أي مشروع لا تدمج كشوفاته المالية مع كشوفات المصرف ويمتلك فيه المصرف حيازة مؤهلة، أو يكون مديرًا لهذا المشروع.
- ✓ المدير المفوض للمصرف أو معاونه بعد تركه للعمل لمدة سنتين.
- ✓ المدقق الخارجي (مراقب الحسابات الخارجي) طول مدة خدمته في المصرف وسنتين بعد انتهاء عقده مع المصرف.

✓ أي شخص طبيعي أو اعتباري يرتبط بعلاقة تعاقدية خلال مدة العقد.

ثالثاً - الضوابط والأحكام

مستوى الحدود	الضوابط
1. استحصال موافقة مجلس إدارة المصرف وموافقة البنك المركزي المسبقة على منح أي ائتمان لشخص ذو صلة أو لموظفي رفيع المستوى في المصرف.	حدود النسب المالية للأشخاص ذوي العلاقة
2. لا يزيد إجمالي الائتمانات المنوحة من قبل المصرف لجميع الأشخاص ذوي الصلة عن نسبة (15%) من رأس مال المصرف واحتياطاته السليمة.	
3. لا تتطبق حدود النسبة المذكورة آنفاً في الائتمان المضمون برهن الملكية (عقارات) تزيد قيمتها التقديرية المثلثة في وقت منح الائتمان عن قيمة المبلغ الأصلي للائتمان بمقدار الثالث.	
4. لا يكون الائتمان المنوح للأشخاص ذوي الصلة بشروط وأحكام تميزية تكون أفضل من تلك الشروط المطبقة على الجهات الأخرى.	
5. أن يكون الائتمان المنوح مضموناً بالكامل بالقدر والأسلوب الذي تحدده اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.	
6. لا يكون عضو المجلس حاصلاً هو وأي شركة هو عضو في مجلسها أو مالكيها أو مساهماً رئيساً فيها على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأس مال المصرف، ولا يكون ضامناً لائتمان من المصرف تزيد قيمته على النسبة ذاتها.	
7. لا يملك عضو مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر (تشتمل على ملكية أفراد العائلة المساهمين وأطراف ذات العلاقة) أكثر من (5%) من أسهم أي شركة من أي نوع.	

أعضاء مجلس الإدارة:

1. لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير المفوض لمصرف.
2. لا يكون لعضو المجلس أي صلة قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا وأو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.
3. لا يكون مساهماً رئيساً في المصرف أو من يمثله.
4. لا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاثة السابقة.
5. لا يكون موظفاً إدارياً أو موظفاً أو مديرًا مفوضاً لدى مصرف آخر.
6. لا يكون عضواً في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري.
7. لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف.
8. لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.

حدود ترابط العلاقات
المهنية والاجتماعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

1. لا يكون لأي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية بكتاب المسؤولين التنفيذيين الحاليين أو السابقين (السنة الحالية والماضية) في المصرف أو الشركات التابعة له.
2. أن يكون رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية من المستقلين (لا يملك أيًّا منهم أسيمماً في رأس مال المصرف).
3. لا يكون من بين أعضاء الهيئة أحد المساهمين في المصرف أو من أعضاء في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمصرف أو أحد الموظفين في الشركات التابعة للمصرف خلال السنتين الماضيتين من تاريخ التعين.
4. لا يكون أحد أعضاء الهيئة عضواً في هيئة الرقابة الشرعية لأي مصرف إسلامي آخر داخل العراق.
5. لا يجوز قيام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي أو الحصول على الائتمانيات وإبرام العقود مع المصرف.

1. لا يحق للمصرف شراء أو بيع موجودات من أو إلى شخص ذي صلة أو أي موظف أو مسؤول في المصرف أو شخص ذي صلة. 2. لا يحق للمصرف شراء موجودات من شخص ذي صلة: أ- إذا لم يوافق مجلس الإدارة على الشروط والأحكام المالية لشراء الموجودات. ب- إذا تم شراء الموجودات وفق أحكام وشروط أقل من الأحكام والشروط التي يعرضها المصرف على الجمهور.	شراء وبيع الموجودات
--	---------------------

رابعاً - نطاق حدود المسؤولية

يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولاً عن تطبيق هذه السياسة ويجري إبلاغ لجنة التدقيق في المصرف فوراً بأى ائتمان يقدمه المصرف أو شراء موجودات من شخص ذي صلة، وفي حالة قيام المصرف بانتهاء الأحكام أعلاه يجب سداد هذا الائتمان فوراً ويعتبر أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض مسؤولين شخصياً وجماعياً (يعلمهم وبدون معارضتهم) عن دفع قيمة أصل الائتمان المنوх والعوائد والرسوم المتعلقة بذلك الائتمان.

